المعارضة السياسية وحركات الإحتجاج اللامؤسساتية في العالم العربي

د. إسماعيل كرازدي
أستاذ محاضر، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر

ملخص:

يعالج هذا المقال إشكالية المعارضة السياسية وأزمتها في العالم العربي وخاصة بعد ثورات الربيع العربي وما ترتب عنها من بروز نمط جديد من الإحتجاج السياسي له مميزاته وأهدافه ودوافعه، تقوده جماعات وفئات تبتعد بسلوكياتها عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وترتكز على الشارع من خلال المظاهرات والإعتصامات للتعبير عن مطالبها وآرائها، وقد غدا هذا السلوك ظاهرة تستحق الدراسة والإهتمام.

Résumé:

La question centrale de cette article est l'opposition politique et la crise qui en résulte dans le monde arabe, notamment après les révolutions du printemps arabe et leurs suites marquées par l'apparition d'une nouvelle forme de protestation politique ayant ses caractéristiques et motifs, menée par des groupes et des classes qui s'écartent des parties politiques et des organisations de la communauté civile par leurs comportements, elle s'appuie sur le fait de descendre à la rue par l'organisation des manifestations et protestations afin d'exprimer leurs revendications et opinions. Ce qui rend ce comportement un phénomène qui mérite d'être un sujet d'étude et un centre d'intérêt.

مقدمة

في زمن الثورات وسقوط الأنظمة يتكشف المفهوم الكلاسيكي للمعارضة السياسية ويتماهى في ظل ممارسات وتجليات جديدة تتمظهر في أشكال غير منتظمة وغير مسبوقة، متجذرة، متمردة، وناشئة من عمق المجتمع، تتكرر عندما يصبح النظام من قبيل الفوضى أوأدنى أوعندما تصبح الفوضى مقننة ومشروعة.

ففي غمرة كل التغيرات والتحولات العالمية أضحى مفهوم المعارضة السياسية لا يساير الأوضاع القائمة في كثير من بقاع العالم وأصبح المفهوم المستمد من طابعه الغربي لا يجد له مكانا في مناطق كالعالم العربي، لا يجد له نفس المعنى كما أنه لا يستغرق كل التصرفات التي تخرج عن واقع النظام من قبيل الإحتجاجات. هذه الإحتجاجات بصورها المختلفة وبمطالبها المتعددة تنتهي إلى حدود النظام السياسي وتصبح في نهاية المطاف تعبير مباشر عن أوضاع وظروف حاضرة وغائبة في نفس الوقت ليس في طابع سياسي صريح ولكن بأشكال مختلفة وفارقة وهجينة.

المفارقة أن المعارضة السياسية في الديمقراطيات الغربية مطلب ملح وقيمة معنوية بالغة الأهمية لصون الحياة السياسية من الإضطراب ومدها بأسباب الإستقرار وقوة توازن ضرورية في المجال السياسي بوصفه مجالا عموميا، بينما في العالم العربي تشكل عبئا على السلطة ومصدر إزعاج لإستقرارها وبتلك الصورة يتم ترسيم الحدود بين النمطين.

في العالم العربي تعاني المعارضة السياسية من عدة أزمات نابعة من طبيعة السلطة السياسية ونمط شرعيتها وتخلف الثقافة السياسية عن القيم العصرية الديمقراطية، والأكثر من ذلك فهي غير مؤهلة لتمثيل كل قوى المجتمع من طبقات وشرائح إجتماعية وفئات والتعبير عن مصالحها في المجال السياسي.

هذا الضعف والتراخي المستديم جعل فئات المجتمع بمختلف أطيافها لا تعير للمعارضة السياسية أوبالأحرى الأحزاب السياسية أي إهتمام، بل تنأى عنها وتحمل أعباءاها وأهدافها على عاتقها بموجبات التغيير والتجنيد في نطاق آخر خارج عن المؤسسة والتنظيم في صورة إحتجاجات لا مؤسساتية بأبعاد إجتماعية وسياسية وحتى هوياتية.

في هذا السياق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ماهي حدود المعارضة السياسية في العالم العربي في ظل تعدد أقطاب الإحتجاج السياسي ومستوياته وأشكاله؟**

هذه الإشكالية تنطوي على عدة تساؤلات:

- هل هناك إتفاق حول مفهوم ومضمون المعارضة؟
- ماهي أسس الفكر الغربي حول المعارضة السياسية؟
- هل المفهوم الغربي للمعارضة يجد له نفس الصدى في المنظومات الأخرى كالعربية مثلا؟
- مالجديد الذي تقدمه حركات الإحتجاج اللامؤسساتية الجديدة في ظل الثورات العربية؟

ومما لا شك فيه أن الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها ولا تزال تشهدها عدة دول عربية خرجت عن المألوف وتخطت حدود المؤسسة والتنظيم وغدت تستهدف ماهوأبعد من طموحاتها، بالرغم من الإختلاف القائم بشأنها بين مشكك في أهدافها ومتشائم من قدرتها على الإستمرار والثبات على المطالبة بتحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية التي كانت الدافع الرئيسي لاندلاعها.

1. مفهوم المعارضة السياسية.

تقتضي الدراسة تناول مفهوم المعارضة السياسية لغة وإصطلاحا ثم التمكين بمعالجة النموذج الغربي من خلال تناول دراسة روبرت دال وإستجلاء أوجه الشبه والإختلاف في غمرة المقاربة والتحليل للواقع العربي.

1.1. تعريف المعارضة السياسية.

تعريف المعارضة السياسية وتحديد هويتها بشكل دقيق يقتضي إستحضار العديد من الأشكال المنهجية والضوابط المفهوماتية، نظرا لكون المفهوم يرتبط أساسا بالإطار السياسي وبالمرجعية الأيديولوجية مما يفسح المجال أمام تعدد وتنوع التعاريف، ومن أجل ذلك يتعين وضع حدود بين المعنى اللغوي والمعنى الإصطلاحي.

1.1.1. المعنى اللغوي لكلمة المعارضة.

لاشك أن لفظ المعارضة يؤدي إلى إصباغ المعنى بكثير من الدلالات، ذلك أن الأسماء والألفاظ مع ما تدل عليه من معاني لها تأثير في التعامل والممارسة، وذلك ما يصدق بالنسبة لطغيان المعنى اللغوي على لفظ المعارضة حتى عند إستعمالها أدبيا أوسياسيا، لدرجة أن البعض إكتفى بالمعنى اللغوي عند تعريف المعارضة من غير أن يكون لذلك اللفظ دلالة إصطلاحية، بينما البعض يرى بأن المعارضة مصطلح وافد كغيره من المصطلحات الوافدة كالديمقراطية والاشتراكية والليبرالية وغيرها.

مصدر كلمة المعارضة من الفعل عَرَضَ وهذا الفعل له عدة معان (1):

المعنى الأول: ويقصد به المقابلة بين شيئين أوعدة أشياء لتبين مدى الاتفاق أوالاختلاف بينها، عَارَضَ الشيءَ بالشيءِ مُعَارضةً: قابَلَه.

المعنى الثاني: المسابقة والتنافس والمباراة، كالقول: فلان يُعارضُني أَي يُباريني، وعارَضَه في السير: سار حِياله وحاذاه، وعارضه بمثل ما صنع: أي أتى إليه بمثل ما أتى، وفلان يُباري الريحَ سَخاءً، وفلان يُباري فلاناً أَي يعارضه ويفعل مثل فعله، وهما يَتَبارَيانِ إذا صنع كل واحد مثل ما صنع صاحبه.

المعنى الثالث: المنع والاعتراض، كالقول:كل مانِعٍ مَنَعَك من شغل وغيره من الأَمراضِ فهوعارِضٌ، وقد عَرَضَ عارِضٌ أَي حال حائلٌ ومَنَعَ مانِعٌ ويقال: اعتَرَضَ الشيءُ دون الشيء أَي حال دونه واعْتَرَضَ فلان فلانا أي وقع فيه وعَارَضهُ أي جانبه وعدل عنه.

فالمعارضة تعني الاعتراض والممانعة الناتجة عن إتضاح الرؤية من المقابلة والموازنة بين الأمور، أوالناتجة عن التنافس والتسابق، وهذه المعارضة منها ما هوممدوح ومنها ما هومذموم.

وكلمة المعارضة وإن كان لها تأصيل في اللغة العربية إلا أنها تطورت لتعكس التأثر بالثقافة الغربية لتصبح تحمل بعض الدلالات التي تشير إليها كلمة opposition الإنجليزية والتي تصير كلمة معارضة ترجمة لها في مجال السياسية بشكل خاص، فكلمة opposition هي إسم مصدر للفعل المتعدي oppose ومن معانيه (يقابل، يقارن، يقاوم، أويعارض) ومنها يشتق لفظ كلمة opposite بمعنى الضد، العكس، النقيض، أوالمواجهة ومنها أيضا لفظ opposable ومنها تشتق كلمة opposition بمعنى المقابلة والتضاد والمقاومة (2).

2.1.1. المعنى الإصطلاحي للمعارضة السياسية.

تبلور مصطلح المعارضة تبعا لتطور أنظمة الحكم وتتابعها، إذ خرج من معناه الأعم (التعبير عن الرأي الآخر) إلى أن وصل هذا المصطلح إلى طابعه الحالي وقد حاول العديد من الباحثين تعريف المعارضة وفقاً لمنظور الفريقين (السلطة والمعارضة).

فالإنطباع الدلالي الأولي للمعارضة لا بد وأن يرتبط بذلك الشكل من أشكال النظم السياسية حيث تنقسم الحياة السياسية بين طرفين أحدهما يكون في السلطة ويطلق عليه الحكومة والثاني يكون خارج السلطة ويطلق عليه المعارضة، حينئذ تكون دلالة اللفظ تتجه إلى ذلك التكوين الواقع خارج السلطة أيا كان شكله. قد يكون حزبا أوجماعة أوحركة فكل هذه

التكوينات تتجه إليها دلالة المعارضة لتعبر عن القوى غير المساندة للحكومة والتي تقف منها موقف الضد أوالرفض (3).

تعرف المعارضة السياسية في الأدبيات السياسية إنطلاقا مما تحمله من مضمون تنافسي – بين قوى (أحزاب) وجماعات سياسية منظمة لها تصورها الخاص في كيفية سياسة المجتمع وإدارته – للوصول إلى السلطة والسيطرة عليها، أوالتأثير فيها عند عدم القدرة على الوصول إليها، وتمتلك الأدوات التي تمكنها من تحقيق هذا الهدف.

وقد برزت عدة إتجاهات بشأن تعريف المعارضة السياسية:

– فهناك من يعرفها إنطلاقا من معناها اللغوي كما يلي: كل من عارض أواعترض على الواقع القائم، دون النظر إلى محتوى هذه المعارضة أوبنيتها، وبهذا المعنى فإن " معارضة " صفة تطلق على تلك الجماعات البشرية التي تنأى بنفسها عن أنماط التكيف مع المجتمع وتأنف عن المشاركة في أنشطته المختلفة.

– وهناك من يعرفها إعتمادا على المفهوم الذي يقتصر على القوى التي تحمل مشروعا جذريا لقلب المجتمع وبناء نموذجها البديل على أنقاضه.

– بينما هناك رأي يرفض تعبير " المعارضة بشكل عام " ويؤكد على ضرورة ربطها بصفة تنسجم مع حدود ومحتوى البرنامج السياسي وأشكال النضال الذين على أساسهما تعارض ماهوقائم، فهناك معارضة وطنية، وأخرى قومية، أوليبرالية، أوشيوعية، أوإسلامية ومنها المسلح، أوالسلمي، أوالجذري، أوالإصلاحي....إلخ.

– وهناك من يرى بأن المعارضة السياسية كمصطلح يقترن بالأحزاب السياسية وبالتالي فهي: القوة والمجموعات والأحزاب التي تعارض النظام السياسي العام في أطار عملية التداول السلمي للسلطة.

– فريق آخر يعرفها بأنها تعني الممارسة الطبيعية لثنائية الحياة عموما ومن ثمة السياسية خصوصا بين فريقين متنافسين أحدهما الأغلبية وهويمثل السلطة والآخر الأقلية التي تمثل المعارضة.

– وهناك من يرى بأن المعارضة السياسية تعني قوة توازنية في المجال السياسي بوصفه مجالا عموميا.

– ويرى فريق آخر بأن المعارضة السياسية تعني التمثيل السياسي للقوى الاجتماعية ومن خلاله تحقق مشاركة هذه القوى في الحياة السياسية وفي صنع القرار السياسي.

لكن وبغض النظر عما سلف فإن المعارضة لا يمكن إختزالها في الأحزاب السياسية أوالقوى البرلمانية كموضوع من المواضيع التقليدية في العلوم السياسية، بل هي حقيقة صعبة المنال بين القانون والسياسية بين دور المؤسسات والقوى.

للوهلة الأولى يبدوأنه من السهل تعريف المعارضة بأنها الأقلية التي لا تشارك في الحكم وتطعن في الممارسة لكن هناك في ميادين أخرى أقليات ولكنها لا تعارض وهي ما يطلق عليها أنظمة التوافق، فمثلا في نظام مثل هذا نظام الولايات المتحدة الأمريكية، ليس هناك معارضة في الكونغرس : هناك إختلافات كثيرة، ولكن ليس هناك معارضة دائمة أكثر من ذلك بكثير: عدم وجود معارضة هوالشرط العضوي لعمل النظام الرئاسي (4).

لكن ونظرا لصعوبة إيجاد تعريف متفق عليه فإنه يمكن الإتفاق في البداية في إطار دراسة محدودة على إقتراحين كنقطة بداية للتفكير :

- المعارضة هي فعل قبل أن تكون مؤسسة والأولى تسبق الثانية.
- المعارضة تعتبر نشاط سياسي .

يعتقد روبرت دال الذي ناقش مستقبل المعارضة في الأنظمة السياسية الغربية في منتصف الستينات – والذي لا يزال كتابه مستقبل المعارضة في الأنظمة الديمقراطية مرجعا رائدا في ذلك – بأنه لا يوجد نموذج واحد للمعارضة وهذا التأكيد إلى حد ما كان سببا في ثني من كان يسعى لإيجاد تصنيفات لذلك، ومع ذلك فقد بدأ العالم السياسي الأمريكي دراسته أساسا على خصائص ومهام المعارضة في الأنظمة السياسية الليبرالية، وتغاضى عن مسألة تعريف المعارضة ويعرضها بشكل مبسط كما يلي:

لنفترض أن (أ) يلعب دورا مهما في توجيه قطاع حكومي ما في نظام سياسي معين وهذا خلال فترة زمنية معينة فنحن لسنا بحاجة إلى تحديد مدة هذا الفاصل الزمني: إنها يمكن أن تكون الفترة التي إنقضت، والعام المقبل، الخ. لنفترض أنه خلال هذه الفترة الزمنية **(ب)** يمكن أن تؤثر على سير العمل الحكومي، و**(ب)** تعارض العمل الحكومي لـ (أ)، **(ب)** إذن هوما نسميه المعارضة.

ويضيف إلى ذلك أنه في بعض الفترات الأخرى يكون **(ب)** هوالذي يقرر سلوك الحكومة ويكون (أ) في وضع المعارضة. وهكذا يكون الإهتمام الأساسي موجها إلى الدور نفسه الذي

يشخصه أفراد متعددون في أوقات مختلفة، وما (أ) و(**ب**) إلا مؤدين لدور ينجزونه، وهذا الدور هوما يطلق عليه المعارضة (5).

ويتضح من التعريف السابق أن المعنى الإصطلاحي للمعارضة يقتصر على الدور الذي تلعبه الأطراف المعارضة بغض النظر عمن يقوم به، وأن إرتباط طرف ما بهذا الدور هورهين بزمن معين، وأن هناك تبادلا بين الأطراف في أداء ذلك الدور.

ويعرف دال نوعين من هذا الدور – المعارضة – الذي يتبادله (أ) و(**ب**) وهما المعارضة الإيجابية الفعالة والسلبية، الأولى هي التي تحدث عندما يتولى (**ب**) مثلا إن كان يقوم بدور المعارضة القيام بمجهود مدروس ومتعمد عن دراية يقصد به أن يعدل أويقيد أويحول سلوك الحكومة، أما الثانية فهي توجد حينما يتعرف (**ب**) على الصراع ويدركه ولكنه لا يتخذ عن عمد أي مجهود أوأي فعل من شانه أن يحدث ثمة تغيير في سلوك الحكومة (6)

الكثير من المختصين لا يخفون تخوفهم من أخطاء وحدود هذا المفهوم الذي يعكس بصورة واسعة مفهوم سلوك الحكومة وعدم التمييز بين المعارضة النشطة والسلبية وعدم اليقين لمعرفة من من (أ) أو(**ب**) يحدد حقا موقف الحكومة فأحياناً يكون (**ب**) هومن يقرر سلوك الحكومة، في حين نجد (أ) يتخذ وضع المعارضة (يأخذ الولايات المتحدة كمثال).

يضاف أن روبرت دال يحتفظ بشرطين تراكميين للتعرف على المعارضة :

- غياب النفوذ والتأثير.
- ومعارضة صريحة ومعلنة في مواجهة الحكومة.

لكن هذا المعنى (والذي لا يأخذ في الاعتبار المعارضة في الأنظمة الشمولية – كما أنها لا تساءل عن مدى ملاءمة هذا المفهوم في هذا السياق السياسي على وجه الخصوص) من الصعب أن يتطابق مع الأوضاع السياسية الأكثر تعقيدا. ولا جدال أن موضوع المعارضة في حد ذاته يجد له مكان في تخصصات مختلفة من العلوم السياسية إلى علم الاجتماع ولدراستها يتعين التمييز بين نوعين من مستويات التحليل وتعتمد الثانية على نتائج الأولى:

أولا: لا وجود للمعارضة في جميع النظم السياسية.

ثانيا: إذا كان الأمر كما سلف في أي شكل – تتمظهر– تقدم المعارضة نفسها؟

هذه الأسئلة تؤدي إلى إثبات وجود المعارضات، مختلفة بشكل أقل في طبيعتها عن طرق نشاطها وأشكال التعبير لديها.

3.1.1. المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية (دراسة روبرت دال)

المعارضة السياسية بمعناها الحديث ترتبط على نحومحدد بتطور النظام الحزبي التنافسي الليبيرالي (البرلماني)، الذي تحولّت فيه الكتل والأجنحة التمثيلية إلى أحزاب. ولقد تشكل هذا النظام من ناحية تاريخية صرفة أول ما تشكل في المجتمعات المدنية الأوروبية الغربية، أي في المجتمعات البورجوازية.

فالتحول من المجتمع العصبوي القروسطي أوالتقليدي إلى المجتمع المدني الحديث في أوروبا الغربية، قد أفرز على مدى يزيد عن ثلاثة قرون مجالا سياسياً عموميا مستقلا نسبيا عن الدولة يتوسط ما بينها وبين المجتمع. ولم تكن مؤسسات هذا المجال إلا مؤسسات المجتمع المدني الطوعية والإرادية التي يشكّلها الأفراد/ المواطنون الأحرار فيما بينهم، والتي مثلت بديلا عن المؤسسات والهيئات " الفيودالية" (الإقطاعية حرفيا) الوراثية والتراتبية المغلقة. ولقد شكل النظام الحزبي التنافسي الإطار الإجرائي التنظيمي للتنافس في هذا المجال السياسي العمومي ما بين المصالح المتضاربة في المجتمع المدني (البورجوازي)، بشكلٍ يحول دون الاضطرابات (7).

تعد أعمال "روبرت دال " من أبرز الإسهامات الحديثة في مجال دراسة المعارضة السياسية، وهوينطلق من تحديد مجموعة من الافتراضات قبل تصنيفه للنظم السياسية كما يلي (8):

– ليست هناك حكومة تتمتع بتأييد كل مواطنيها، وذلك نظرا لأن أفضليات الأفراد تختلف وفقا لرؤية كل منهم وتقييمه لمصالحه.

– أن هذه الأفضليات يترتب عليها موقف الأفراد من الآخرين.

– أن الحكومات، وهي تحاول تحقيق الاستقرار فإنها تخلق وتحدد الأدوات والوسائل التي يمكن من خلالها أن تستجيب لهذه الأفضليات. وهنا يمكن مواجهة عدة إحتمالات:

- قد تستجيب الحكومة لمطالب قلة فقط وتهمل مطالب الآخرين.
- قد تستجيب الحكومة لمطالب الجميع بشكل متساو، أي تحقيق العدالة الكامنة.

ويعترف دال بعدم وجود هذين النمطين في الواقع أي أنهما يعبران في النهاية عن إختيارات النظام السياسي .

– أن كل النظم السياسية تضع قيودا بدرجات متفاوتة على حرية التعبير وبالتالي لابد من وجود معارضة ما لكل نظام سياسي.

– أن حجم المعارضة ودرجة شدتها يختلفان وفقا للقيود المفروضة على فرص التعبير والتنظيم والتمثيل، أي أشكال التعبير عن المصالح السياسية.

أ. تصنيف النظم السياسية وفقا لمعيار التعامل مع المعارضة.

يصنف دال النظم السياسية إلى ثلاثة أنماط وذلك تبعا لموقفها من المعارضة السياسية وبالإعتماد على بعدين أساسيين: حرية المنافسة العامة أوالليبرالية والمشاركة (9):

أ – نظم تتسم بالتقييد الشديد لفرص التعبير وتضع قيودا شديدة على المصالح السياسية، فالأفراد يكونون ممنوعين من حق المعارضة للقادة السياسيين ولأيديولوجياتهم وللأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي نظم الهيمنة .

ب– نظم تضع قيودا محدودة على حق التنظيم السياسي وعلى الأفضليات السياسية والفرص المتاحة وتتيح للأفراد حق التعبير عن معارضتهم للحكومة ولا يلجأ النظام فيها إلى العنف، وهى النظم التعددية .

ج– نظم مختلطة بين التقييد وعدم التقييد، فيميل بعضها إلى نظم الهيمنة ويميل الآخر إلى التعددية، أي أنها تقع في الوسط ويسميها دال بالنظم الأوليجاركية المتنافسة.

ب. تصنيف أشكال المعارضة السياسية.

يضع دال أربعة معايير لتصنيف المعارضة السياسية هي: درجة تركيز هذه المعارضة، ودرجة تنافسيتها، وأهدافها السياسية، وإستراتيجيتها .

أولا: تركيز المعارضة: يرى دال أنه ليس هناك نظام ديمقراطي تتركز المعارضة فيه في تنظيم واحد، وبالتالي فهويفضل استخدام مفهوم "الأحزاب السياسية" لأن الحزب السياسي هو الشكل الفعال للتعبير عن المعارضة السياسية في النظم الديمقراطية، وأن المدى الذي تصل إليه المعارضة في التركيز يعتمد على النظام الحزبي، ففي نظم الحزب الواحد المهيمن تتفرق المعارضة في أحزاب صغيرة أوتظهر على شكل أجنحة داخل الحزب المسيطر، بينما تصل المعارضة السياسية أعلى درجة من التركيز في النظم السياسية ذات الحزبين، وتتفرق المعارضة بين الأحزاب المختلفة في النظم السياسية التعددية.

ثانيا: تنافسية المعارضة: تعتمد درجة تنافسية المعارضة على مدى تركيزها، وهي ترتبط بحسابات الربح والخسارة الخاصة بالمنافسين السياسيين على مستوى الانتخابات والبرلمان، وتزداد حدة التنافس السياسي في النظم ذات الحزبين على عكس النظم التعددية التي تكون حدة المنافسة السياسية فيها أقل إلا إذا استطاع أحد الأحزاب تشكيل أغلبية كبيرة.

ثالثا: أهداف المعارضة: يمكن التمييز بين الأهداف والاستراتيجيات بالنسبة للمعارضة، فالأهداف هي الغايات التي تسعى المعارضة للوصول إليها من خلال تغيير سلوك الحكومة، أما الإستراتيجية فتمثل الوسائل التي تختارها لتحقيق أهدافها .

والمعارضة يمكن أن تسعى إلى التغيير أومقاومة أي تغيير محتمل من خلال أربعة مستويات: أشخاص الحكومة، وسياسات الحكومة، وبنية النظام السياسي، والبنية الاقتصادية الاجتماعية .وتختلف الاستراتيجيات التي تتبناها المعارضة بهدف تغيير أومنع تغيير سلوك الحكومة من شكل إلى آخر، وتحديد الإستراتيجية المناسبة يتوقف في النهاية على طبيعة النظام السياسي وبالتالي فإن نفس الإستراتيجية قد تكون ملائمة لنمط معين من النظم السياسية وغير ملائمة لنمط آخر، ويتم تصنيف الاستراتيجيات المحتملة للمعارضة على النحو التالي (10):

الإستراتيجية الأولى : وتقوم في النظام السياسي القائم على الثنائية الحزبية (بريطانيا) بحيث يسعى الحزب المعارض إلى إكتساب أكبر عدد من الأصوات للنجاح في الإنتخابات والحصول على أغلبية مقاعد البرلمان.

الإستراتيجية الثانية : وتقوم في النظم السياسية التي تتشكل من حزبين أساسيين ويتسمان بدرجة عالية من الوحدة الداخلية (فرنسا وإيطاليا). بحيث تسعى المعارضة إلى اكتساب أصوات إضافية للحصول على أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات البرلمانية، ولكنها تفترض أنها لا تستطيع تحقيق أغلبية برلمانية، وبالتالي تلجأ إلى الدخول في ائتلاف حكومي حتى تحصل على أقصى ما تستطيع الحصول عليه من خلال المساومات.

الإستراتيجية الثالثة : وتقوم في النظم السياسية القائمة على التعددية الحزبية والتي قد تلائمها الإستراتيجية الثانية، ولكنها تتسم في الوقت نفسه بوجود بناء قوي لمؤسسات ديمقراطية قوية مثل النقابات والاتحادات، والجمعيات الطوعية.. الخ بحيث تسعى المعارضة إلى تحقيق بعض أهدافها من خلال المساومات السياسية في الميادين غير الرسمية (النرويج والسويد، وإن وجدت بشكل نسبي في دولة مثل هولندا وبعض الدول الأخرى).

الإستراتيجية الرابعة : تفترض قوى المعارضة أنه من المهم الحصول على التأييد الشعبي وكسب الأصوات في الانتخابات، إلا أن ذلك ليس ضروريا أوكافيا دائما، بل تختلف جدواه من حالة إلى أخرى وبالتالي تلجأ إلى مواءمة أساليبها من مواردها بالتركيز على أنشطة جماعات المصالح، والمساومات داخل الأحزاب، والمناورات داخل البرلمان والحصول على أحكام قضائية

لصالحها. يضاف إلى ذلك تحقيق مكاسب معينة على مستوى الدولة وعلى المستوى المحلى لمحاولة كسب الانتخابات، وقد تلجأ المعارضة إلى خليط من هذه الأساليب.

هذه الاستراتيجيات الأربع العامة تتأثر بخصائص النظام الذي توجد فيه- أوعلى نحوأكثر دقة- بالعناصر التي سبق ذكرها لتصنيف أنماط المعارضة أي درجة التركيز، والتنافسية، والتمايز، والمجالات أوالميادين.

الإستراتيجية الخامسة : عندما يكون هناك تهديد خطير للكيان السياسي، قد تسعى الحكومة إلى إدخال قوى المعارضة في ائتلاف معها لمواجهة الأزمة وتشجيع كل القوى المعارضة الملتزمة بالحفاظ على الكيان السياسي لتبنى إستراتيجيات اندماجية أوائتلافية، وقد تختلف الاستراتيجيات الائتلافية من نظام إلى آخر . وفي هذه الحالة تتمسك المعارضة بأفضل شروط لها مع إمكانية العودة إلى التنافس الحاد مع الحكومة عندما يتم تجاوز الأزمة .

الإستراتيجية السادسة: هذه الإستراتيجية تتبعها قوى المعارضة الثورية الساعية إلى تحطيم الكيان السياسي أوتحطيم الملامح الأساسية للنظام الدستوري بإستخدام الموارد المتاحة لعرقلة المسار المعتاد للعمليات السياسية وإضعاف الكيان السياسي لإمكانية الاستيلاء عليه.

يخلص روبرت دال من عرضه لأنماط المعارضة السياسية إلى عدة نتائج يمكن تركيزها في ثلاث: الأولى أنه يوجد تنوع كبير في أنماط المعارضة المختلفة في النظم الديمقراطية، والثانية أن أنماط المعارضة تختلف تبعا لدرجة التركيز ودرجة المنافسة ومدى وضوح مجالات التنافس مع الحكومة، وتمايز المعارضة، وتمايز أهدافها وإستراتيجيتها والثالثة أن إختيار المعارضة للإستراتيجية الملائمة يتوقف – جزئيا- على السمات الأخرى لنمط المعارضة .

رابعا: العناصر المؤثرة في تحديد موقع المعارضة في النظام السياسي

يتأثر موقع المعارضة في النظام السياسي بعدة عوامل أساسية هي:

1- الأبنية الدستورية.
2- النظام الانتخابي.
3- المعطيات الثقافية وخصوصية الأبنية الثقافية الفرعية.
4- درجة التذمر ضد الحكومة.
5- حجم الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية.
6- أنماط الصراع أوالاتفاق في الآراء والسلوك.
7- مدى التعددية .

وتشكل هذه العناصر محددات عامة لموقع المعارضة السياسية وإستراتيجيتها المتبعة تجاه النظام، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن حالة إلى أخرى حسب درجة التطور السياسي والاجتماعي والثقافي السائد، كما تلعب دورا مقابلا في تحديد درجة إستجابة النظام السياسي لمطالب هذه المعارضة، وبالتالي التأثير على إستراتيجياته تجاهها .

وطبيعة الدستور تحدد نوع المعارضة الموجودة ونمط الاستراتيجيات التي تلجأ إليها، والمثال على ذلك النظام الدستوري الأمريكي الذي يسمح لتحالف الأقلية أن يهدد السياسات الرئاسية التي تؤيدها الأغلبية في الكونجرس، فالإطار الدستوري يؤثر على إمكانية تحقيق درجة عالية من التركيز لكل قوى المعارضة من عدمه، والنظام الذي يشجع على التنوع والانتشار ويمنع إحتمالات المنافسة الحادة يشجع استخدام إستراتيجيات المساومة . فالعوامل الدستورية تلعب دورا مهما في توجيه الموارد السياسية أي مصادر القوة سواء للسلطة التنفيذية أوالتشريعية أوالقضائية، وكذلك تلعب دورا في التوزيع الجغرافي للموارد، وبالتالي فإن اختلاف الشروط الدستورية والنظم الانتخابية يؤدى إلى إبراز أواختفاء نمط معين من أنماط المعارضة السياسية .

من ناحية أخرى، فإن الفصل الدستوري بين السلطات إلى جانب الفيدرالية يؤديان إلى تنوع البدائل أمام المعارضة ومن ثم التقليل من إحتمالات حصول طرف منها على كل شيء مقابل لا شيء للطرف المقابل في العملية الانتخابية، وهو ما يشجع على تحقيق نوع من اللامركزية في الرقابة على الأحزاب، ويقلل من التمييز بين المعارضة كما يخفض من احتمالات المنافسة الحادة بين الحكومة والمعارضة (11).

ويتجلى تأثير العوامل الثقافية السياسية في تحديد موقع المعارضة من خلال الدور الذي تلعبه الثقافة السياسية في تحديد مواقف الأفراد وتوجهاتهم إزاء النظام السياسي والتي تتراوح بين الولاء أو الجمود أواللامبالاة. فالعوامل الثقافية تتدخل في تحديد توجهات الأفراد تجاه الأفراد أوالجماعات الأخرى وبالتالي تحديد نمط السلوك السياسي الذي يمكن إتباعه، وتحديد نمط المعارضة السياسية، فهناك ثقافة تشجع على التعاون ومن ثم تساعد على التوصل إلى الآراء عن طريق التوفيق بين المتعارضين (12).

وعندما تزداد الأبنية الثقافية الفرعية تزداد عملية الصراع السياسي، وتتنوع استجابات النظام بين القمع أوالعنف، والانفصال، وحق الاعتراض المتبادل للحكومة والمعارضة، والاستقلال الذاتي(في حال وجود ثقافة فرعية إقليمية) والتمثيل النسبي في البرلمان، والاستيعاب.أما بالنسبة لدرجة

التذمر ضد الحكومة فهي تتوقف على أسلوب إستجابة الحكومة لحوادث المعارضة، أي التذمر والتمرد وما يتوقعه الأفراد من قبل الحكومة في المستقبل.

وأخيرا فإن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن الطبقة والمكانة الاجتماعية والمهنة والدين والجماعات الاثنية واللغة، تؤثر على درجة الولاء السياسي للأفراد ومواقفهم، التي تحدد إلى حد كبير أمورهم الاجتماعية والاقتصادية ووظائفهم، ووفقا لهذه المقولة تصبح النزاعات السياسية تعبيرا عن الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية، فإذا ما اتسم السلوك السياسة تجاه الشرائح الاجتماعية المختلفة بالاعتدال فإن ذلك يقود إلى التقليل من أثر الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية التي تفصل بينها (13).

2.1. المعارضة السياسية في العالم العربي بين الخصوصية والمعيار الغربي.

المعارضة السياسية في العالم العربي تعيش حالة مزمنة من الأزمة والتراجع أفقدها شرعيتها ودورها التاريخي لأن تكون بديلا للسلطة القائمة، والأسباب في ذلك كثيرة ومختلفة منها إخفاق الأحزاب المعارضة في تحقيق الأهداف المرجوة منها سواءا داخليا أوخارجيا في ظل عجزها عن التأقلم مع تحولات الفكر والسياسة والواقع في عالم متغير، ولعل أبرز معضلة تعاني منها قوى المعارضة في العالم العربي هو الإختلالات التنظيمية الداخلية وإنعدام الديمقراطية داخل التنظيم السياسي.

لا تقدم المعارضة السياسية في العالم العربي نموذجا خاصا يمكن تعميمه ولا تتبنى في نفس الوقت المعيار الغربي كأداة قياس ومن ثم هدفا يجب الوصول إليه أويمكن الوصول إليه، لأن الصراع بين الفئة الحاكمة والمعارضة في النماذج العربية يغلب عليه الصراع على الدولة والنظام والصراع على الإستراتيجية العليا للدولة. فبينما تكون المعارضة في النماذج الغربية جزءا من النظام والدولة والسلطة تقابلها معارضة عربية ثورية لا تشكل البديل التاريخي للسلطة القائمة.

يعدد عبد الإله بلقزيز الصور المختلفة للوصول إلى السلطة (14) وهي تقترب من تلك التي تناولها روبرت دال ومن خلالها يحدد عدة ملاحظات إنطلاقا من معطيات هذه الهندسة السياسية للتغيير وصورها الثلاث للوصول إلى السلطة في العالم العربي كما يلي:

– الصورة الوحيدة للوصول إلى السلطة من قبل المعارضة في العالم العربي منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين حتى اليوم هي الإستيلاء بالعنف على السلطة عن طريق الإنقلاب العسكري.

- لا تحدث في العالم العربي صيغة التوافق والتسوية لإقتسام السلطة (ماعدا تجربة اليمن في بداية التسعينات ولمدة محدودة)
- صيغة المشاركة في السلطة من خلال إدارة الجهاز التنفيذي (الحكومي) لم تتحقق إلا جزئيا.
- الوصول للسلطة عن طريق المشاركة المحدودة فيها لا يزال محدودا (15).

وفي ظل غياب معارضة حزبية فاعلة في إطار النظم السياسية العربية القائمة ومع إختلافاتها في السياسيات والإستراتيجيات، أصبحت النخب الحاكمة لا تنظر إليها على أنها من مكونات النظام السياسي وفرضت عليها أساليبها ومعاييرها، في ظل تفشي حالة من القلق الإجتماعي الجماعي الناجم عن سوء توزيع الثروة وشيوع الفقر والحرمان والظلم الإجتماعي والإقصاء والتهميش والإستئثار بالسلطة وإنسداد قنوات التعبير وممارسة الحريات وأدى إلى هيمنة الإنفلات الأمني على الواقع المعاش.

من صميم هذا الواقع إندلعت ثورات الربيع العربي في صورة إحتجاجات جماهيرية واسعة ومختلفة تميزها المظاهرات والإعتصامات في الشوارع والميادين وتفعيل شبكات التواصل الإجتماعي لتكريس أسباب التغيير بمستوياته المختلفة، وأطلق مصطلح الربيع العربي على حركات الإحتجاج السلمية التي إنطلقت في بلدان عربية أواخر عام 2010 ومطلع 2011 بداية بالثورة التونسية ثم المصرية ومن بعدها الليبية واليمنية وما ترتب عنها من سقوط رؤساء هاته الدول وأخيرا الثورة السورية، وكانت هذه الثورات نتيجة منطقية لإنتشار الفساد والتضييق السياسي والأمني وعدم نزاهة الإنتخابات وسوء الأحوال المعيشية للمواطن كما سلفت الإشارة وهي تتواصل بأشكال مختلفة في باقي البلدان.

2. حركات الإحتجاج اللامؤسساتية والأشكال الجديدة للمعارضة.

مفهوم الحركات الإجتماعية كمفهوم كلاسيكي في العلوم الإجتماعية والسياسية لا يثير كثيرا من الإشكالات مقارنة بمفهوم الحركات الإحتجاجية الذي يجد له مكانة في ظل التحولات الكبرى الحاصلة في العالم العربي.

1.2. مفهوم الحركات الاجتماعية.

يشير عالم الاجتماع الأمريكي" هربرت بلومر " إلى أهمية " القلق الاجتماعي "باعتباره المدخل الأول لتحطيم الأنماط والنماذج السلوكية الاجتماعية السائدة والذي يمهد لظهور فعل جماعي جديد قد يأخذ في النهاية شكلا من أشكال الحركات الاجتماعية التي تبدأ عادة في شكل

نشاط غير منظم وتنتهي بحركة منظمة. وتكون الحركة الاجتماعية بذلك وليدة للتغيرات التي يمر بها المجتمع وتتراكم عبر فترة من الزمن، فهي مظهر هام للتغير الاجتماعي، وتبرز نتيجة لعدم القدرة على التكيف مع المجتمع، أوبمعنى آخر عدم قدرة جماعة معينة على تقبل التغييرات الجديدة بسبب عدم إشباعها لمطالبها أولحاجاتها الأساسية.

1.1.2. تعريف الحركات الاجتماعية.

يعرف هربرت بلومر Herbert Blumer الحركات الإجتماعية بأنها: ذلك النشاط الإجتماعي الذي يأخذ غالبا شكل التصورات والمشاعر غير المنظمة، ثم يصبح تدريجيا معبر عن أشكال جديدة من الإعتقاد والسلوك الجمعي التي لا تجد منافذ للتعبير عن مطالبها من خلالها فتتحول إلى حركة منظمة تهدم الأنماط الإجتماعية السائدة وتستبدلها بأخرى تتفق ومصالحها الفعلية (16).

وبهذا المعنى فالحركات الإجتماعية تعتبر من أدوات التغيير الإجتماعي ونوع من الفعل الإجتماعي الذي يستمر فترة طويلة نسبيا ويتسم بقدر من التكامل أوالتماسك يتجاوز تحركات الغوغاء أوالجمهرة، وللحركات الإجتماعية سمات مميزة هي:

01- فعل جماعي يتميز بالاستمرارية كمحاولة لتعضيد ومساندة التغيير في المجتمع.

02- وجود إطار قيمي عام مشترك بين المنخرطين أوالداعمين لهذه الحركة.

03- وجود شعور لدى الأفراد المنخرطين بها بالعضوية والانتماء أوالمشاركة.

04- وجود درجة من بنية تقسيم العمل، بمعنى وجود قادة وأعضاء (التنظيم).

05- الدعوة إلى التغيير وخلق وضع جديد، ومطالب التغيير هنا ترتبط بالتغيير في النظام الاجتماعي برمته.

06- وجود أنشطة ومعتقدات أي أفعال وأفكار تبغي إحداث تغيير ما. مع وجود مطالب معينة تحرك العمل الجماعي سواء كان ذلك للمطالبة بإحداث تشريعات اجتماعية جديد أوتغيير النظم القائمة في المجالات المختلفة.

تحاول الحركة الاجتماعية أن تحدث التغيير بمقاومة السلطات والمعتقدات القائمة، من خلال وجود هيكل أوتنظيم ما للأفراد، وكذلك معتقدات ومشاعر حول ما ينبغي أن يكون وما سوف يحدث في ضوء عملية التغيير والصراع الاجتماعي، كما أن هناك أفعال احتجاجية قد لا ترتبط مباشرة بتعريف الحركة الاجتماعية ولكنها تنطوي على مطالب التغيير مثل الحركات الخاصة

بالحقوق المدنية والتي قد تمثل شكلا من أشكال الاعتراض على نمط قائم وبالتالي فإنها تدخل في نطاق دراسة الحركات الاجتماعية .

2.1.2. عناصر الحركة الاجتماعية.

يرى بعض علماء الاجتماع أن الحركة الاجتماعية تمر بمراحل أربعة قبل أن تصل إلى مرحلة التنظيم: مرحلة القلق الاجتماعي مرحلة الإثارة الجمعية، مرحلة التشكيل، مرحلة التنظيمية، مع الأخذ في الاعتبار عدم وجود فواصل وحدود قاطعة بين كل مرحلة، وأن أية حركة إجتماعية تعتمد على التنظيم من ناحية والأيديولوجية من ناحية أخرى:

– **التنظيم:** تؤدي الحركة الاجتماعية أثناء نموها ومراحل تشكيلها إلى خلق تنظيم يعبر عنها . ويتم الحفاظ على البنية التنظيمية للحركة بغض النظر عن تحقيق الأهداف، وفي هذا الإطار تصبح هناك ثلاثة أنماط للتغيير تشهدها هذه العملية وهي: التحول في الأهداف، والانتقال إلى مرحلة التنظيم، وأخيرا التحول إلى الأوليجاركية .

قد يأخذ التحول في الأهداف أشكالا عديدة تتضمن نشر أهداف الحركة وخلال هذه المرحلة تنشأ قيادة واقعية تستبدل الأهداف التي يصعب تحقيقها بأخرى أكثر واقعية، ثم تأتى عملية التحول التنظيمي وهو شكل من أشكال التحول في الأهداف حيث يصبح الهدف الأول لنشاط التنظيم هو الحفاظ على العضوية، والتمويل، والدعم والمتطلبات الأخرى لبناء التنظيم، وأخيرا تأتى مرحلة الأوليجاركية والتي يمكن تعريفها وفقا لفيبر بتركيز السلطة في أيدي أقلية من أعضاء التنظيم وترسيخ نوع من الهيراركية في المناصب والقواعد .

– **الأيديولوجية:** تعد الأيديولوجية إحدى الركائز الأساسية لتماسك أية حركة إجتماعية وبقائها، ولذا تعمل كل حركة على

تنمية عقائدها الخاصة فالأيديولوجية من هذا المنظور تتضمن عناصر ثلاثة :وصف الحاضر وتحليله وصورة معينة للمثل الأعلى السياسي والاجتماعي المنشود، والأداة أوالوسيلة التي تسمح بالانتقال من المجتمع الحاضر إلى المجتمع الذي تسعى إليه (17).

2.2. حركات الاحتجاج اللامؤسساتية وإعادة ترسيم أشكال المعارضة السياسية

مفهوم حركات الاحتجاج والرفض تعبير عن معارضة عنيفة للنظام القائم ولكنها لا تندرج تحت التصنيفات السياسية التقليدية للمعارضة التي تعبر عن نفسها من خلال القنوات السياسية

الموجودة والتي تسعى للحصول على مكاسب أوشروط سياسية أفضل لممارسة حقوقها دون الإخلال أوالانقلاب على النظام السائد.

وعادة ما تظهر هذه الحركات ذات الطابع الاحتجاجي في الفترات الانتقالية التي يتعرض فيها النظام والمجتمع لعملية تغيير واسعة يصاحبها في العادة ضغوط شديدة على بعض الشرائح والفئات الاجتماعية، وبالتالي تكون مهيأة أكثر من غيرها لتشكيل حركة إجتماعية معارضة.

.1.2.2. مفهوم الحركات الإحتجاجية.

الحركة الاجتماعية كتعبير عن أحد أنماط المعارضة تحمل أسبابا كامنة للانقلاب الجذري على كل من النظام والمجتمع، كما أنها تملك أدواتها الخاصة- من أيديولوجية وتنظيم- لتشكيل حركة منظمة تحقق من خلالها أهدافها ومطالبها التي تتجاوز الأهداف أوالمطالب المحدودة لتشمل أهدافا واسعة لتغيير كافة أوجه المجتمع.

وعلى العكس تتصف الحركات الإحتجاجية مقارنة بالحركات الإجتماعية بطبيعة عابرة وقد لا تدوم طويلا، فهي إما أن تكسب وإما أن تقمع، وفي بعض الحالات قد تتحول إلى حركات إجتماعية ممأسسة محكمة البنيان، ومع ذلك فإن الحركات الإجتماعية تدوم فترة أطول من حركات الإحتجاج ولكن طبيعتها الممأسسة هي أحد الأسباب الرئيسية التي تجعلها أكثر محافظة وأقل ثورية من حركات الإحتجاج.

تعرف الحركات الإحتجاجية بأنها أشكال متنوعة من الإعتراض، تستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض ومقاومة الضغوط الواقعة عليهم والإلتفاف حولها وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الإجتماعية والسياسية وقد تتخذ أشكالا هادئة أوهبات غير منتظمة، وتقترن الإحتجاجات السياسية بالمظاهرات والإعتصامات، والملاحظ أن التعريفات المطروحة لمفهومي التظاهر والإعتصام بعضها ضيق من نطاق سلوك التظاهر والإعتصام والبعض يوسع فيه.

يعرف التظاهر على أنه خروج إلى المجال العام طلبا لإحقاق الحق أودفع ظلم (خروج من البيت إلى الشارع أوالميدان) يعبر عن حالة من عدم الرضا في الحيز الخاص وحملها إلى الحيز العام. ويعرف الإعتصام بأنه مظهر إحتجاجي ضد سياسة ما عن طريق الوجود والتجمع السلمي أمام مكان أومقر يرمز إلى الجهة التي تمارس السياسة موضع الإحتجاج، بينما هناك إتجاه يقدم تعريفا أوسع للإعتصام بأنه مرحلة متقدمة من حركة الإحتجاجات الشعبية، تسبب إزعاجا وضغطا كبيرين على الأنظمة السياسية القائمة نتيجة لشمولية أهدافها وإتساع نطاق المشاركة فيها.

إن ظاهرة الإحتجاجات عابرة لمختلف النظم السياسية فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ولفت إنتباهه إلى ثغر ومظالم إجتماعية أوتهميش سياسي يؤدي إلى تحسين أدائه وأحيانا تحديد نخبته أما الثانية فإنها تكرس وربما تعمق أزماته لأنه عادة ما يعجز عن الإستجابة لمطالب المحتجين السياسية وقد يستجيب لجانب من المطالب الإجتماعية عن طريق تغييرات في بنية العلاقة بين النظام والمحتجين ويعمل على التحايل عليها، فهو يلبي جانبا، ويرفض جوانب كثيرة بصورة لا تجعله في كل الأحوال قادرا على الإستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي والإنفتاح السياسي. والمؤكد أن تجارب الإحتجاج الإجتماعي والسياسي في الوطن العربي متنوعة وعرفها كثير من البلدان العربية وصارت واضحة ومميزة وإن إختلفت طبيعتها من واقع إلى آخر (18).

فهناك حركات إحتجاجية لديها بعد سياسي واضح كما هو الحال في المغرب، وأخرى لديها بعد مذهبي كماهو الحال في البحرين وهناك ثالثة ليس لها علاقة تذكر بالسياسة إنما هي إحتجاجات من أجل لقمة العيش كما هو الحال في تونس ومصر، أما في لبنان فقد إختلط فيها الإجتماعي والسياسي والمذهبي في قالب واحد بحيث من الصعب أن نعتبرها إحتجاجات إجتماعية خالصة بدون الأخذ بعين الإعتبار أبعادها الطائفية والسياسية.

والملاحظ أن الحركات الإحتجاجية في العالم العربي تحدت العديد من المقولات النظرية التي إنبنت عليها النظريات التي تتناول الثورات والحركات الإجتماعية والعنف السياسي، ويرتبط ذلك بالطابع السلمي الذي غلب عليها وعدم إنجرارها إلى العنف إلا من باب الدفاع عن النفس وإعتمادها على شبكات التواصل الإجتماعي.

2.2.2. ثورات الربيع العربي وفواعل معارضة جدد.

شهد العالم العربي حركات إحتجاج عديدة وصلت إلى حد الإطاحة بالنظم القائمة ولم تقم بذلك حركات المجتمع المدني المنظمة أوالأحزاب السياسية المعروفة وإنما في غالب الأحيان بمجرد تصرف فردي من شاب قهرته أوضاعه الإجتماعية ورسختها أن يثور الشعب برمته لإنصافه وتحولت لثورة هزت نظام الحكم، أومظاهرات غذتها نداءات خافتة في التويتر أوالفيسبوك إنتفاضة على خبايا السجون ومعاناة المحرومين وإمتدت لشباب وأفراد من طبقات قست عليهم أحوالهم الإقتصادية لتكون شرارة الثورة، وخلال كل ذلك كانت التعبئة في الشارع وفي الزوايا الحادة ومن وراء الوسائط وليست في أروقة السياسة المعروفة.

الإنتفاضة التي إندلعت في تونس لم تخطط لها نخب سياسية أوثقافية ولا قيادات حزبية أونقابية، كما هي العادة، وإنما قام بها فاعل مغمور لم يرد في ذهنه أن ما سيفعله سوف يشكل ثورة لا سابق لها: شاب متعلم عاطل عن العمل، سدت في وجهه أبواب الرزق، فآثر أن يحرق نفسه، إحتجاجا على وضعه البائس في الساحة العمومية للمدينة التي يعيش فيها فأشعل ثورة الياسمين في بلده (19).تأخذ المعارضة السياسية بعين الإعتبار أن العمل السياسي لا يملك أن يكتسب أسباب الفاعلية والتأثير إلا إذا كان مستندا إلى مشروع سياسي وإجتماعي يبرره ويؤسس له عوامل النجاح، وهذه المرجعية الشرعية والإيديولوجية تنبثق وتتجسد من خلال مؤسسات وقيادات تأخذ على عاتقها توفير كل موجبات النجاح والتقدم والفعالية.

لكن في العالم العربي لم يصنع الحدث منظر إيديولوجي أوداعية عقائدي أومناضل ثوري قومي أويساري أوإسلامي، لم تحدث الإنتفاضة في تونس ولا الثورة في مصر على شاكلة النماذج التي جسدها لينين أوماوتسي تونغ أوغيفارا، ولا على شاكلة النموذج الذي جسده الخميني. وهي أبعد ما تكون عن حركات التحرر الوطني وعن الإنقلابات الفوقية التي حدثت في العالم العربي على يد نخب عسكرية تحت مسميات الوحدة والحرية والإشتراكية والعدالة الإجتماعية (20).

لقد إكتسبت ثقافة الإحتجاج الجديدة زخما مع تصاعد ملحوظ في أشكال التعبير عن الإحتجاج المتمثلة في الإعتصامات والإضرابات والتظاهرات الطلابية، وتظاهرات العمال والفلاحين وإحتجاجات الموظفين والحركات المناوئة للعولمة وكتبة المدونات ومجموعات فيسبوك.كما خلقت حركات الإحتجاج الجديدة شبكات واسعة سهل تشكيلها إستخدام شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة والرسائل القصيرة. وثمة أشكال متنامية من الإحتجاجات الإجتماعية التي ينظمها على المستوى المحلي مواطنون ساخطون قد يسدون الطرق بصورة عفوية إحتجاجا على شح المياه أوعلى حوادث المرور ولكنها في نهاية المطاف قد تتحول إلى ثورة أوإلى تغيير جذري.

حركات الإحتجاج المعارضة الناشئة تلك التي تختلف عن الأحزاب الراسخة تبدووكأنها تربح الموقف لأن مطالبها إقتصادية أساسية محسوسة تتميز بالمرونة وببنية تنظيمية طليقة الحركة وبإمكانية التبادل بين أعضائها وقد تكون ظاهرة أحيانا وسرية أحيانا أخرى، وهي تأخذ شكل المقاومة الصامتة أوشكل المقاومة اليومية وتتجنب السلطة، وتتفادى ممارسات القوة. كما أنها مدفوعة بإرادة زعماء ووعاظ طائفيين وعشائريين ومحليين ودينيين، أكثر مما هي مدفوعة بإرادة خبراء أوأفراد النخبة المعولمة.

فبالنسبة لهؤلاء مع تدهور الظروف الإقتصادية وإنتشار الفساد في المجتمع وبروز الطبقية تصبح السياسة بدون جدوى (نهاية السياسة) وتصبح الأحزاب السياسية بدون معنى وغائبة وأقل تأثيرا في الشارع مقارنة بإتساع حركة التنظيم الذاتي للمواطنين أوالعمال أوبالإجتماعات المنظمة من خلال مجموعات البريد الإلكتروني والفيس بوك، ثم إن هؤلاء الوسطاء الإجتماعيون يبدوأنهم غير مسيسين لكنهم في نهاية المطاف يقدمون أجندات سياسية (21).

يعمل الفاعلون في حركات الاحتجاج هذه خارج نطاق المؤسسات الرسمية، وخارج ما كان يطلق عليه غالبا المجتمع المدني وفي حين تهمش سياسة المجتمع المدني سياسة المحرومين، تقدم حركات الاحتجاج ما أطلق عليه بارتا تشاتري اسم "المجتمع السياسي"، كإطار لفهم السياسة الشعبية للمجموعات المهمشة. وهو بذلك يستند بقوة إلى التقليد الفلسفي لفوكوفي دراسات الحاكمية للقول إن هناك فجوة "بين المتخيَّل السياسي العالي المقام للسيادة الشعبية، والواقع الإداري الفعلي واليومي للحاكمية " (22).

.3.2.2. تجذر البيوبوليتيك والإستثناء في العالم العربي.

تعلن حالة الإستثناء في أوقات الأزمات، لكن الأزمات وحالات الطوارئ بطبيعتها لا تدوم سوى فترة وجيزة ومع ذلك تقوم الأنظمة العربية بخلق حالة الإستثناء والإبقاء عليها دون توقف، حيث يجري إصدار قوانين ويعلق القانون أويطبق بشكل إنتقائي، وأمام إستباحة الإستثناء للحيز العام وإنعدام إمكانات التداول العام والهادئ في رهانات وتحديات الشؤون العامة، فإن الإنسان العادي لا يجد أمامه إلا إزدراء كل ما يجلبه الإستثناء والنفور من القوالب التي تفرضها مؤسساته الرسمية والإكتفاء بالعيش كمواطن مخالف مع الإنكفاء على فضاءات إجتماعية خاصة وبديلة من شأنها أن تعيد بعض المعنى لوجوده.

في ظل حالة الإستثناء تعتمد الأساليب البيوبوليتيكية على التحكم بالتحركات: مراقبة الحركة (مثلا بطاقات الهوية، تصاريح السفر) وإحتواء الشعب ومنع الناس من تشكيل تحالفات، والحد من حركة وتدفق المعلومات، بحيث لا يتم الإشراف على الأفراد عبر الوعي والإيديولوجيا وحدهما بل ومن خلال الجسد.

فميشيل فوكويقحم مفهومي التأديب والسيطرة في نطاق مفهوم الحكم من خلال مناقشته للمقاربات التقليدية لمسألة السلطة، مشددا على التحول من "دولة الأرض" إلى "دولة سكانها " وما نتج من ذلك من تنامي أهمية صحة الأمة وحياتها البيولوجية بإعتبارهما من مشاغل السلطة السيادية.

يقول ميشيل فوكو: " لا يتم إشراف المجتمع على الأفراد عبر الوعي والإيديولوجيا وحدهما بل ومن خلال الجسد وعن طريقه أيضا، فما هو بيولوجي وحسي وجسدي ملموس هو الأكثر أهمية بالنسبة للبيوبوليتيك، فالجسد لدى المجتمع الرأسمالي هو حقيقة بيوسياسية والطب إستراتيجية بيوسياسية "(23).

وإستنادا إلى هذا التحليل تسعى السلطة السيادية عادة إلى التمييز بين من سيتم قبولهم في الحياة السياسية وأولئك الذين سيتم إقصاءهم كأصحاب "الحياة العارية" (Bare Life) الصامتين (سكان أحياء البؤس، اللاجئين، المحرومين من الجنسية)، إنها عملية تصنيف الناس والأجساد من أجل إدارتهم ومراقبتهم والسيطرة عليهم، يجري إختزال بعضهم إلى وضع "الحياة العارية" الذي يعني مجرد الوجود النباتي (Vegetative) للجسد، بمعزل عن الخاصيات المحدِدة والصفات الاجتماعية والسياسية والتاريخية التي تشكل الذاتية الشخصية، لكن أصحاب "الحياة العارية" يقاومون من خلال آلية مختلفة للسلطة (24).

تعنى البيوبوليتيك بالسكان باعتبارهم مشكلة سياسية وعلمية (إحصاءات، علم الأوبئة.. إلخ) كمسألة بيولوجية تخص ممارسة الحكم، لكن البيو- سلطة (Bio-power) لا تعمل في الفرد بشكل إستدلالي (A Posteriori) كموضوع تأديب في مختلف أشكال إعادة التأهيل والمأسسة بل هي تؤثر في السكان بطريقة وقائية، ولأنه ينبغي منع الاحتجاج/الأعمال الإجرامية يتعين مراقبة السكان عن كثب وقد يعاقب بعضهم لأسباب وقائية، فحالة السلطة التنفيذية أوضبط الأمن أوالمراقبة أوالتسجيل هي التي تشكل التجاوز الذي هو واقع القاعدة (25).

يشرح جورجيوأغامبن Giorgio Agamben الغرض من بيوبوليتيك السلطة السياسية من خلال تأسيس خطابه على العنصر الأساسي للسيادة عندما يغيب الوعي، هذا العنصر هو حالة الإستثناء وهذا يعني الشرط الأساسي لممارسة كاملة وفعالة للسلطة السيادية، ومن هذا المنطلق النظري يعتبر الحاكم هو الأساس والمرجع لنشوء الدولة وضمان وجودها وإستمراريتها، كما تعتبر إرادته والسلطة التي يتمتع بها هي المنشئة للقانون والدستور فهو وحده الكفيل باستمرار العمل بالدستور كما أنه القادر وحده على تعليق العمل بالقانون للدخول في حالة الاستثناء. فالحاكم السيد هو الذي يعترف له بسلطة إعلان حالة الطوارئ وتعليق العمل بالنظام القانوني بنفس الطريقة ففي السيادة يمكن معرفة العقدة البيوبوليتيكة التي تعقد بها الحياة (26).

فالسيادة برأي أغامبن لا تطول الأفراد من الزاوية القانونية لكنها تطول "الحياة عارية " بشكل خفي، فتعرضها بواسطة السلطة الاستثنائية المفروضة إلى العنف والى قراراتها السيادية

التعسفية وتخضعها وتصنفها وتحدد قيمتها جاعلة إياها بلا قيمة، والحياة العارية المأخوذة من منظار الاستثناء تغذي سير عمل السلطة السيادية فتتركز هذه وتحافظ على نفسها من طريق إنتاج مستمر" للجسد البيوبوليتيكي" الذي تمارس سلطتها عليه.

في العالم العربي يتحول بعض السكان والفئات إلى مادة موضوعية تنبغي إدارتها وليس إلى ذوات محتملة لفعل تاريخي أوإجتماعي، لكن ذلك لا يعني أن تلك الذوات لا تستطيع الانطلاق ومقاومة هذه السيادة بل يعني أن الحاكم يسعى إلى إختزال المسارات الذاتية للأفراد إلى مجرد أجساد، فالثورات العربية جاءت من ثنايا هذه الحركيات، فقد طبق الحكام في العالم العربي القواعد الذهبية لإخضاع الجسد البيوبوليتيكي العربي عبر إعتماد أقصى درجات القمع والتعذيب والسجن والنفي.

لقد أدت مناهج التعرية والبيوبوليتيك في العالم العربي إلى إنتاج ممارسات سلطوية جديدة حرضت على إستثناء من نوع آخر خارج عن نطاقها المعروف والمشروع من خلال فاعلين آخرين لهم مطالبهم ونزوعاتهم الإجتماعية يقاومون ظروفهم ويحملون مطالبهم بأشكال مختلفة تتجاوز الإطار التقليدي أوالرسمي الذي يعتبرونه مفروض عليهم ويتعين إصلاحه أوتغييره.

خاتمة

في الوقت الذي تتجسد فيه المعارضة السياسية كمضمون لا مناص منه ولا يمكن تجاوزه في المنتظمات الديمقراطية الغربية تستمر حالة الإنفصال والتشرذم والإقصاء لحضور المعارضة السياسية في عدة منتظمات أخرى كالعالم العربي، وأصبحت حالة تقتضي الدراسة والتمحيص في ظل بروز نشطاء أكثر تعبيرا وفعالية بل وفواعل لا تجتمع فيها موجبات الممارسة السياسية ولا مقتضيات الإحتجاج السياسي.

لقد أصبحت حركات الجماهير المحتجة هي القضية الأبرز بعد الثورات العربية، فقد إتسعت القاعدة الجماهيرية المطالبة بالتغيير من مجرد الأعضاء في الحركات الاحتجاجية إلى معظم فئات الشعب، والتي إتخذت من الشارع موقعا لها ومجالا للتعبير عن آرائها ومطالبها فالحركات الإجتماعية الإحتجاجية ذات توجهات مطلبيه إتجاه الدولة تتجاوز الأطر السياسية التقليدية المتمثلة في الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني، وهي حركات غير مؤدلجة بالمعنى التقليدي للتوجه الايدولوجي، وغير مهيكلة تنظيميا، ومؤطروها في الغالب غير معروفين إعلاميا ولا سياسيا، وطلباتها إجتماعية بالأساس رغم تنامي مكانة المطالب السياسية في شعاراتها، ولم يعد بالإمكان

القول أنها تندرج ضمن الحركات الاجتماعية أم ضمن حركات المجتمع المدني أم ضمن أحزاب المعارضة.

الهوامش:

01- محمد بن شاكر الشريف، " الحسبة السياسية بديلا عن المعارضة السياسية (دعوة إلى تأصيل المصطلحات السياسية). http://www.saaid.net/Doat/alsharef/12.htm

02 - نيفين عبد الخالق مصطفى، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي، (القاهرة: مكتبة الملك فيصل الإسلامية، 1985)، ص. 12.

03 – المرجع السابق.

04- Carlos Migel Pimentel , « L' Opposition , ou le procés symbolique du povoireé » , revue pouvoirs , 2004 , No 08 , p.45.

05- Pascal Jan , « Les oppositions » , revue *Pouvoirs ,* 1/2004 (n° 108), p. 23-43.

06- نيفين عبد الخالق، المرجع السابق، ص ص.21-22.

07- عبد الإله بلقزيز وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 29.

08- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الإجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص. 288.

09- هالة مصطفى، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك، (مصر: كتاب المحروسة، 1995)، ص ص. 24-30.

10- المرجع السابق، ص ص. 34-36

11- نفس المرجع السابق، ص.37.

12- ثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق، ص 293.

13- هالة مصطفى، المرجع السابق، 38.

14- الصورة الأولى للوصول إلى السلطة هي حيازتها حيازة كاملة من طرف الفريق السياسي المعارض الساعي إليها وهوما يتأتى في الغالب لأحزاب المعارضة المتمتعة بالتمثيل الشعبي الواسع أوالمتمكنة من أدوات الغلبة في الصراع السياسي أولأحزاب التي تتوافق على برنامج سياسي مشترك.وهذه الصورة ترتبط بأسلوبين في العمل: أسلوب الإستيلاء بالعنف على السلطة والأسلوب الإنتخابي الديمقراطي.

– الصورة الثانية للوصول إلى السلطة هي إقتسام السلطة بين المعارضة السياسية والنخبة أوالنخب الحاكمة وذلك لا يتوفر إلا في حالتين: إمتلاك المعارضة لقوة ضغط ونفوذ كبرى تسمح لها بإجبار النخبة الحاكمة على قبول مثل ذلك الإقتسام للسلطة وحيازة هذه النخبة لثقافة سياسية حديثة تبرر لها وعي هذا الخيار بوصفه مسلكا ديمقراطيا يمنح الإستقرار والشرعية. وهذه الصورة ترتبط بالعمل السلمي الساعي لتحقيق تسوية سياسية أوصفقة سياسية بين المعارضة والنخبة الحاكمة.

– الصورة الثالثة للوصول إلى السلطة هي المشاركة في السلطة من قبل المعارضة بحصة غالبا ما تكون متواضعة ولا ترق إلى مرتبة الإنقسام. وهذه الصورة ترتبط بالإنخراط الإيجابي في الحياة السياسية من قبل المعارضة وتوافر الإستعداد السياسي لدى النظام الحاكم لتطوير مستوى الإستجابة لذلك الإنخراط.

راجع في ذلك: عبد اله بلقزيز وآخرون،المعارضة والسلطة في الوطن العربي، المرجع السابق، ص ص 13- 18.

15- عبد الإله بلقزيز، السلطة والمعارضة المجال السياسي المعاصر، (المغرب: المركز القافي العربي، 2007)، ص 18.

16- Herbert Blumer, Collective Behavoir in Alfred ML (ed.) Principles Of Sociology, (New York, 1969), p.121.

17- هالة مصطفى، المرجع السابق.

18- عمروالشوبكي، " الحركات الإحتجاجية في العالم العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين) "، في مجلة المستقبل العربي، العدد 384، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص. 102

19- علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص. 35.

20- المرجع السابق، ص 36.

21- منى أباضة، حركات إحتجاج غير مسيسة: إنعطاف جديد في الثقافة العامة في مصر، في ساري حنفي وآخرون، حالة الإستثناء والمقاومة في الوطن العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص. 178.

22- ساري حنفي تايلر لونغ، الحكم والحاكمية وحالة الإستثناء في مخيمات اللاجئين الفلسطينين في لبنان، في ساري حنفي وآخرون، حالة الإستثناء والمقاومة في الوطن العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص. 31.

23- المرجع السابق، ص. 23.

24- Bernard Andrieu, « La fin de la biopolitique chez Michel Foucault: », Le Portique, (13-14 | 2004),.P.05.

25- ساري حنفي، المرجع السابق.

26- Giorgio Agamben, Homo sacer, Le pouvoir souverain et la vie nue, L'ordre philosophique,(Paris: Seuil, 1997) , p.15 -19.